الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

الجمهورية اللبنانية
مركز التوثيق
وزارة التصميم العام

الجمهورية اللبنانية
وزارة الزراعة
مكتب الانتاج الحيواني

الحلول المقترحة لتحسين انتاج وتسويق الحليب

١ ــ لمحة عن الوضع الحالي :

تجدر الاشارة الى ان حجم الاستيراد فيما يعود للحليب ومشتقاته : حليب مجفف على اختلاف انواعه ، زبدة ــ سمن ــ اجبان ــ (معبر عنها بالحليب السائل المعادل) ازداد من ٦٨٫٩٢٠ طنا الى ١٥١٫٤٢٠ طنا بين العام ١٩٥٦ والعام ١٩٦٦ .

وهذا يدل على ان معدل زيادة الاستيراد السنوى قد بلغ ٨٫١ ٪

وخلال الاعوام الاخيرة ، لم يستطع الانتاج المحلي من الحليب ومشتقاته ، ان يغطي سوى خمسي حاجة الاستهلاك المحلي .

وقد ارتفعت قيمة هذه المستوردات من الحليب ومشتقاته من ١٥ مليون ليرة لبنانية عام ١٩٥٦ الى ٣١٫٣ مليونا عام ١٩٦٦ ، وهي لاتزال على ازدياد مضطرد .

وان استمرت نسبة هذا الازدياد في الكميات المستوردة وفي اسعارها على نفس الوتيرة التي كانت عليها بين العام ١٩٥٦ و ١٩٦٦ ، وان استمرت نسبة استهلاك الشخص الواحد فسوف تكون الحاجة لاستيراد الحليب ومشتقاته (معبر عنها بالحليب السائل المعادل :

عام ١٩٧٥ ٣٠٣٫٢٠٠ طنا
عام ١٩٨٥ ٦٦٠٫٣٠٠ طنا

ولو فرضنا ان الاسعار الحالية استمرت على ما هي عليه حتى ذلك الحين ، وهذا مستبعد بالنسبة للخوف العالمي من المجاعة ، فان لبنان سوف يكون حتما في وضع اقتصادى لا يمكنه من تلبية حاجات جميع سكانه وتأمين هذه المواد الغذائية الرئيسية .

وتجدر الاشارة الى ان لبنان ينتج سنويا بين ٩٠ ومئة الف طن من مجموع حليب كل من الابقار والاغنام والماعز .

وزارة التصميم العام
مركز التوثيق
الرقم 80/A
تاريخ الدخول

وتدل الاحصاءات على أن هذا الانتاج المحلي ارتفع من ٣٨٠٦ ألف طنا سنة ١٩٥٧ حتى بلغ ١٠٤٠٧ ألف طنا ١٩٦٥ .

ثم انخفض هذا الانتاج في العامين ١٩٦٦ و ١٩٦٧ من ١٠٤٠٧ ألف طنا حتى ٩٤٠٩ ألف طنا أي بنقص قدره ٩٠٦ ألف طن .

هذا مع الملاحظة أن معدل انتاج البقرة الحلوب الواحدة ازداد بشكل واضح جدا أي بنسبة ٤٩ ٪ بين عام ١٩٦٣ وعام ١٩٦٨ (من ٢٠٤٩ كلغ الى ٣٠٤٣ كلغ) .

وبالرغم من هذا التطور في انتاج الحليب فان لبنان يستورد حوالي ثلاثة أخماس ما يحتاجه من الحليب ومشتقاته . أي ما يعادل من الحليب السائل ١٧٤٠٢٦٢ طنا . وهي كمية يلزم لانتاجها تربية مالا يقل عن ٣٥٠٠٠٠ بقرة حلوب انتاج كل منها ٥٠٠٠ كيلوغراما سنويا .

ويلاحظ ان استهلاك الفرد اللبناني من الحليب والمشتقات المعبر عنها بما يعادلها من الحليب السائل قد ازداد من ٦٧٠٢ كيلوغراما عام ١٩٥٧ حتى بلغ ١١٧ كيلوغراما عام ١٩٦٧ .

ويتكون مجموع الحليب المستهلك في البلاد من الحليب السائل والمجفف ومن مختلف المشتقات المصنوعة من الحليب او التي يدخل الحليب فيها ، بحسب النسب التالية :

	حليب معادل (الف طن)
جبن مستورد	٤٩٠٠
جبن محلي	٥٠٠٣
لبن ولبنة	٢٦٠٧
بوظة	٠٧٠٢
زبدة وسمن	٧٨٠٧
شوكولا	٠١٠٤
حليب سائل ومجفف	٥٩٠١
المجموع المستهلك	٢٦٩٠٢

وقد لاحظنا ان عدد البقر الحلوب تناقص تدريجيا ، وان العاملين في حقل تربية الابقار يتكبدون خسائر فادحة ، ولا يستطيعون تسويق الحليب المنتج في

مزارعهم بأسعار عادلة يمكن ان تؤمن لهم الربح المعقول حتى يستمروا في هـــذا النشـــاط الزراعي الهام . ويعود تدهور تربية الابقار الى عوامل عديدة ، منهـــا قلة الاهتمام بانتاج المراعي والنباتات العلفية ، وعدم تأمين العلف بأسعار معتدلة ان من الداخل أو من الخارج ، وعدم تأمين التأصيل اللازم للحيوانات الحلوب حتى يرتفع معدّل انتاجها الى النسبة التي تؤمن الكافي من الأرباح لأصحابها ، وعـدم تأمين المساعدات والقروض والحماية من الضرائب في الداخل ، وعدم حماية الانتـاج المحلي من الحليب ومشتقاته من المضاربة غير المتكافئة التي يشكلها غزو الأســـواق بالمنتجات الاجنبية التي تصل اسواقنا بأسعار اغراقية عن طريق سياسات التصديـر والمساعدات والاغراق الفعلي المفضوح .

ويمكن اعتبار انتاج الحليب في لبنان على شفير الهاوية في الوقت الحاضر ، فاذا لم تمد له يد المساعدة ، بالسرعة اللازمة ، وبالقوة المفروضة ، قضي عليه كقطـاع زراعي اقتصادي قضاء مبرما ، واصبح من ضروب المستحيل ان تثمر المحاولات لانقاذه .

٢— الحلـــول المقترحـــة :

تقسم هذه الحلـــول الى قســـمين :

— الحلول المباشـــرة .
— الحلول الطويلة الامد .

أولا — الحلول المباشـــرة :

وهي تلخّص في النقاط التـــالية :

— تأمين تسويق الحليب المنتج محليا بأسعار عادلة .
— الاسهام في جمع الحليب من المناطق النائية وتبريده ونقله الى مراكـــز التصنيع أو تصنيعه محليـــا .
— مراقبة جميع مراحل جمع ونقل وتصنيع الحليب ومراقبة حسن استعمـــال الحليب المجفف المستورد .
— اخضاع استيراد الحليب المجفّف المعد للصناعة لنظام الاجازة المسبقـة التي يعطيها وزير الزراعة بناء على انهاء مكتب الانتاج الحيواني .
— حماية الانتاج المحلي من الحليب ومشتقاته من المضاربة الاجنبية غيـــر المتكافئة ومن الاغراق ، وذلك عن طريق الرسوم الجمركية .
— وضع حدود عليا لأســـعار مبيع الحليب ومشتقاته .

ـ تأمين تسويق الحليب المنتج محليا بأسعار معقولة :

ان القرار رقم ١/٦٨ تاريخ ١٨ آذار ١٩٦٨ الصادر عن وزير الزراعة ، والتعميم رقم ٦ تاريخ ٣ نيسان ١٩٦٨ الصادر عن مدير عام المكتب ، فرضا على اصحاب مصانع الحليب والألبان ، شراء الحليب مباشرة او عن طريق مكتب الانتاج الحيواني بسعر ادنى قدره اثنان واربعون غرشا لبنانيا تسليم المصنع ، ولا تعطى اجازات استيراد الحليب المجفف في عبوات كبيرة الاّ على هذا الاساس .

وقد بيّنت الدراسات الاقتصادية التي في حوزة المكتب ان سعر ٤٢ غرشا يحمي استمرار تربية الابقار الحلوب التي تعطي ٣٩٣٠ كيلوغراما من الحليب سنويا في المزارع الكبيرة ، والتي تعطي ٢٧٧٢ كيلوغراما من الحليب في المزارع الصغيرة .

وبما ان المعدل الوسطي للانتاج في المزارع الكبيرة هو ٤٧٦١ ليترا في السنة والمعدل الوسطي للانتاج في المزارع الصغيرة هو ٣٠٤٣ ليترا . فان ربح المنتج سوف يكون مؤمنا بشكل كاف لاستمرار تربية الابقار الحلوب ولتطوير هذا الانتاج وازديادة ، شرط تأمين سعر ٤٢ غرشا للمنتج في المزرعة او على الاقل في مراكز جمع الحليب القريبة منها .

اما السعر الذى يطالب به مربو الابقار ، وهو خمسون غرشا للكيلو الواحد من الحليب ، فهو يحمي تربية الابقار ذات الانتاج المنخفض التي تعطي في المزارع الكبيرة ٣٣٠١ كيلو في السنة وفي المزارع الصغيرة ٢٣٢٩ كيلو في السنة .

وتظهر الدراسات ايضا أن اعتماد سعر ٤٢ غرشا للحليب في المزرعة الكبيرة يؤمن مردودا لرأس المال الموظف قدره ٩،٢ ٪ زيادة على ٦ ٪ من فوائد رأس المال مضافة اصلا عند تقدير كلفة انتاج الحليب .

كما يؤمن هذا السعر مردودا لرأس المال الموظف في المزارع الصغيرة يبلغ ١٥،٧ ٪ زيادة على ٦ ٪ مضافة أصلا الى كلفة الانتاج .

وبالنظر لضيق رقعة البلاد ، وصعوبة الوصول الى انتاج الكميات الكافية من المواد العلفية للحيوانات ، أصبح من الواجب التركيز على النوع أكثر من التركيز على الكمية في سبيل زيادة الانتاج . واستنادا الى هذا المبدأ ، لا يجوز حماية وتشجيع الانواع والعروق القليلة الانتاج ، بل توجيه المربين الى تأصيل حيواناتهم

بشكل تصاعدي ، حتى الوصول الى الانتاج الارفع ، الذي هو ، وحده يمكن أن يدر عليهم الارباح المرموقة .

فسعر ٤٢ غرشا ، لكيلو الحليب الواحد في المزرعة أو في مراكز جمع الحليب القريبة ، هو سعر يجب ان يساعد على تنمية قطاع انتاج الحليب في لبنان .

واذا تمكن المكتب من تأمين هذه الاسعار ، في جميع مناطق انتاج الحليب يكون اسهام الدولة فعالا للغاية ومشجعا على زيادة هذا الانتاج والاستغناء تدريجيا عن الاستيراد . يضاف الى ذلك اقتراح رفع سعر الحليب المعطى تسليم المصنع الى ٤٥ غرشا لتأمين السعر المقترح في المزرعة أو في مراكز جمع الحليب ، وذلك في حال تأمين الحماية اللازمة لهذه المصانع وخاصة حمايتها من مضاربة الحليب المجفف ومشتقاته المستوردة والتي تصل بأسعار اغراقية لا يمكن مجابهتها لتأمين تصريف الحليب المصنع ، شرط أن يتم كل ذلك بتنسيق دقيق يؤمن استمرار تأمين حاجة الاستهلاك دون تحميل المستهلك أعباء هذه الحماية .

ـ الاسهام في جمع الحليب من المناطق النائية وتبريده ونقله الى مراكز التصنيع أو تصنيعه محليا :

من أوائل المشاريع التي باشر المكتب بوضعها موضع التنفيذ ، مشروع جمع الحليب من مختلف المناطق قصد تبريده ونقله الى المصانع بصورة سليمة ، أو تصنيعه في مراكز جمع وتصنيع الحليب التابعة للمكتب أو في المركز النقال لصناعة الاجبان ، الذي قدم كهبة للمكتب من منظمة الاغذية والزراعة والحكومة الدانمركية .

ويعمل المكتب حاليا على تجهيز ثلاثة مراكز في العبدة ـ عكار ، وتل العمارة ـ البقاع ـ وصور ـ الجنوب .

كما يعمل على وضع برنامج عمل للمركز النقال لصناعة الاجبان ، حتى يباشر عمله في التصنيع ، وفي التدريب على صناعة الاجبان في اقرب وقت . ويأخذ التفكير في زيادة عدد هذه المراكز زيادة محسوسة حتى تشمل معظم مناطق البلاد ، قسطا كبيرا من اهتمام المكتب ، لما يرتب عليه نفقات كبيرة لا تتناسب مع الموازنة المخصصة له في العام ٦٦

وسوف تشكل هذه الشبكة من مراكز جمع وتصنيع الحليب ، مساعدة مباشرة لمربي الحيوانات الحلوب ، تكون بمثابة اضافة على السعر المفروض لانها وسيلة لتأمين سلامة هذا الانتاج والحؤول دون فساده ودون هدر جزء كبير منه ، أضف الى ما ينجم عن ذلك من زيادة في انتاج اللحوم والسماد العضوي .

وبالنظر الى عدم امكانية هذه المراكز المحدودة العدد تأدية الخدمات لجميع مناطق انتاج الحليب في الظروف الحاضرة، يدرس المكتب الصيغ المختلفة لافادة المناطق التي لا توجد فيها مراكز عن طريق تأمين جمع الحليب الناتج بصورة عقود وتلزيمات لآجال محددة تجرى بين المكتب وافراد وموسسات خاصة تقوم بدور الوسيط بين المنتج والمصنع .

ـ مراقبة جميع مراحل جمع ونقل وتصنيع الحليب ومراقبة حسن استعمال الحليب المجفف المستورد :

يسعى المكتب لتأمين الاجهزة الفنية والاقتصادية التي سوف تمكنه من اجراء المراقبة الفعالة على جميع هذه المراحل ، كما يسعى لوضع الأنظمة والنصوص التي تخوله جعل هذه المراقبة مجدية ، والتي سوف تخلق الطمأنينة المفروضة عند المنتج والمصنع والمستهلك في آن واحد .

ـ اخضاع استيراد الحليب المجفف المعد للصناعة والمستورد في عبوات كبيرة لنظام الاجازة المسبقة التي يعطيها وزير الزراعة بناء على انهاء مكتب الانتاج الحيواني :

هذا التدبير معمول به منذ صدور القرار رقم ٦٨ / ١ تاريخ ١٨ آذار ١٩٦٨ وقد أعطى نتائج ملموسة ، اذ فرض شروطا شديدة على اصحاب المعامل أدّت الى تحسين تجهيزهم الفني ووسائل عملهم ، كما ضمن استلام الحليب الطازج المنتج محليا من قبل معظمهم أي من جميع الذين يطلبون اجازة الاستيراد ـ ولو استكمل هذا التدبير ، بحماية كافية من الحليب المجفف الذي يستورد في علب حجمها أقل من ٥ر٢ كيلوغراما ، لزاد فعالية . والسبب في ذلك ان بعض المعامل ، لم تطلب بعد رخص استيراد ، وبالتالي لم يتمكن المكتب من فرض شروطه عليها ، ويعتقد ان هذه المعامل تستند في انتاجها الى الكميات الوفيرة من الحليب المستورد ضمن العلب التي تغزو الاسواق باستمرار .

ـ حماية الانتاج المحلي من الحليب المستورد ومشتقاته ، ومن المضاربة الاجنبية غير المتكافئة ومن الاغراق ، عن طريق الرسوم الجمركية :

يتبيّن من مختلف التقارير والمعلومات التي في حوزة المكتب ان البلدان المصدرة للحليب ومشتقاته تعتمد اساليب الدعم الايجابي لانتاجها والدعم الايجابي لتصدير هذه المنتجات ومعظم هذه التدابير الاغراقية تلخص فيما يلي :

ـ منح الانتاج والتصدير .

- الاغراق عن طريق البيع بسعر دون سعر الكلفة
- الاغراق بواسطة تحديد سعر للعملات غير واقعي ، أو بتحديد أسعار متعدّدة للعملة الواحدة .

وقد دلّت الدراسة الموضوعة من قبل منظّمة الاغذية والزراعة الدولية (كتاب الانتاج السنوي لعام ١٩٦٥) ان معظم البلدان تبيع الحليب ومشتقاته بأسعار ادنى من سعر الكلفة وقد اعطي المثل عن هولندا في هذه الدراسة وقدّر ان الحليب المستورد منها يمكن ان يصل الى بلادنا بسعر يقارب ٥٢ ٪ فقط من كلفة انتاجه .

ودلّت الدراسات عام ١٩٦٧ ان معدل اسعار الحليب ومشتقاته سيف بيروت هي التالية :

	سعر ليتر الحليب المعادل غ . ل
حليب مجفف كامل الدسم بعلب معدنية من احجام دون ٢،٥ كلغ	٣٠
حليب مجفف كامل الدسم بعبوات أكبر	٢٦
زبدة	٨
سمن	١٧
جبن	٣١

وكل هذه الأرقام تشير بوضوح الى وجود سياسات تجارية تعتمدها البلدان المصدّرة دون استثناء .

فبناء على ماتقدّم ،وفي سبيل حماية الحليب المنتج محليا ومشتقاته ،وتوفير المبالغ الطائلة التي تذهب في سبيل استيراد هذه المنتجات وفي سبيل تشجيع الانتاج المحلي من الحليب وتنميته ، وفي سبيل تأمين موارد للخزينة وبالتالي لمكتب الانتاج الحيواني تخصص لبرامج التنمية التي ينوى المكتب القيام بها ، والتي لا يمكن تأمينها من مساعدات الدولة المخصصة للمكتب سنويا ،نقترح :

١— منع استيراد الحليب السائل غير المركز أية كانت طريقة تصنيعه وتعبئته :

وذلك منعا لمزاحمة الحليب السائل المنتج محليا وحماية لليد العاملة اللبنانية التي تعمل في مختلف قطاعات الانتاج والتصنيع والتسويق وحفاظا على

المصانع المحلية التي تقوم بتصنيع الحليب في ظروف من العمل صعبة بسبب تشغيلهـــا في مستوى ينقص كثيرا عن حدود طاقاتها الانتاجية .

٢ — تعديل الرسوم الجمركية على الحليب ومشتقاته على الشكل التالي :

أ — حليب مجفف كامل الدسم في عبوات تتراوح بين نصف كيلوغراما و ٢ر٥ كيلوغرام

يدفع هذا الصنف حاليا مبلغ ٢٥ غ.ل على الكيلو الواحد (البند الجمركـــي ٤/٢ T ٢ — T) .

يقترح : زيادة التعرفة بمعدل خمسين غرشا اضافيا للكيلو الواحد فيرتفع معـــدل التعرفة الاجمالية حتى مبلغ ٧٥ غ.ل للكيلو .

وتبين الاحصاءات ان الكمية المستوردة من هذا الصنف من الحليب عام ١٩٦٧ بلغت ٤٨٠٦ طنا .

واذا حولت الى حليب سائل ، بلغت ما معدله ٣٨٤٤٨ طنا من الحليب السائل ويستنتج من ذلك ان الفرد اللبناني يستهلك أقل من ١٦ ليترا في السنة ، وقد اعتبـــر عدد السكان (٢ر٣٠٠ر٠٠٠) .

فهذه الزيادة المقترحة على التعرفة الجمركية ، تزيد سعر الحليب بالمفرق بمـــا يعادل ٧ قروش لليتر الواحد . وتجدر الملاحظة ان اسعار الحليب السائل هي بين ٣٠— ٤٢ غ.ل في الوقت الحاضر . والزيادة تجعلها بين ٣٧ — ٤٩ غ.ل .

كل ذلك يجعل المستهلك الواحد يتحمل كمعدل زيادة سنوية تقوى قدرتـــه ١١٢ غرشا ، ويلاحظ ان هذا الغلاء اليسير على السلع المستوردة يحول المستهلك عادة الى زيادة استهلاك السلع المنتجة محليا .

ب — ابقاء التعرفة الحالية على الحليب المجفف الكامل الدسم في عبوات يزيد وزنها عن ٢ر٥ كيلوغرام

والابقاء على مبدأ الاجازات المسبقة والشروط المفروضة في القرارين رقم ١/٦٨ تاريخ ١٩٦٨/٣/١٨ و ١/٥٠ تاريخ ١٩٦٩/٣/١٥

ان الهدف من عدم طلب الزيادة هو تأمين المواد الأولية لمعامل الألبان والأجبان بأسعار معقولة ، حتى لا تزيد اسعار منتجاتها في الاسواق . وهذا التشجيع للمصانع يحثها على توسيع نطاق اعمالها وبالتالي على استلام كميات متزايدة من الحليب الطازج المنتج محليا .

ج — اخضاع استيراد الحليب المجفف الخالي من الدسم لنظام الاجازة المسبقة التي يعطيها وزير الزراعة بناء على انهاء المكتب .

وفرض رسم جمركي على هذا النوع من الحليب الخالي من الدسم والمعد لصناعة الشوكولا والبسكوت والسكاكر والبوظة وغيرها ، قدره خمسون غرشا على الكلغ الواحد . وفرض تلوينه بصورة ظاهرة من بلاد المنشأ بمادة ملونة غير ضارة وبغير اللونين الابيض والاصفر .

ولا خوف من تأثير هذا الرسم على نشاط الصناعات اللبنانية المتعلقة بهذه المنتجات لأن الحليب الخالي من الدسم لا يدخل الا بنسبة صغيرة في صنعها وبالتالي لا يؤدي فرض الرسم المقترح الا الى زيادة ضئيلة في أسعار كلفة الكيلو الواحد من الشوكولا والبسكوت والسكاكر والبوظة وغيرها .

وفرض نظام الاجازة المسبقة سوف يمكن المكتب من احكام الرقابة لضمان عدم تسرب هذا الحليب الى غير غايات استيراده ، وبالتالي الى مضاربة المنتجات المحلية وتسهيل عمليات الغش .

د — الاستمرار في اعفاء الحليب الخالي من الدسم المستورد علفا للحيوانات شرط تلوينه بصورة ظاهرة بطحين الفصة أو بأية مادة ملونة غير ضارة وبغير اللونين الابيض والأصفر .

هـ — رفع التعرفة الجمركية على الجبن من ١١ ٪ (البند الجمركي ٤/٤) الى ٣٠ ٪ .

وقد تبين من الاحصاءات ان كمية الجبن المستورد عام ١٩٦٧ بلغت ٧ آلاف طن أي بمعدل ٣ كيلوغراما للفرد الواحد .

وكان معدل سعر الاستيراد ١٨٥ غ.ل . للكيلو الواحد سيف بيروت .

وتشكل زيادة الضريبة المقترحة زيادة في سعر الجبن الابيض الشائع الاستعمال بالمفرق تبلغ حوالي ٥٠ غ.ل للكيلو الواحد .

وهذا يزيد الاكلاف على المستهلك في السنة الواحدة بمبلغ ١٥٠ غ.ل فقط.

مع العلم بان هذا الارتفاع النسبي في الاسعار سوف يحول المستهلك الى المنتجات الوطنية التي تنتج بكميات متزايدة في البلاد وهي مؤهلة لسد معظم العجز اذا لاقت التشجيع اللازم .

ز - فرض رسم جمركي على الزبدة قدره :

٢٠ غ.ل عن الكيلو الواحد في عبوات يزيد على ٥ كلغ
٤٠ غ.ل عن الكيلو في عبوات اقل من ٥ كلغ

(كانت الزبدة معفاة من الرسوم الجمركية حتى الان)

وتبين الاحصاءات ان الكمية المستوردة عام ١٩٦٧ بلغت :

٧٧٤ طنا في علب صغيرة
١٥٤٨ طنا في عبوات كبيرة

وكان معدل سعر الكيلو في العلب الصغيرة ٢٦٠ غرشا سيف بيروت ومعدل سعر الكيلو في العبوات الكبيرة ١٦٠ غرشا سيف بيروت فيكون معدل سعر الزبدة المستوردة ١٩٥ غرشا للكيلو الواحد -

وتبين ايضا ان نسبة استهلاك الفرد الواحد ، من الزبدة المستوردة كيلو غراما واحدا في السنة .

واذا طبقت التصرفة المقترحة زادت الاسعار حتى اصبحت كالتالي :

في عبوات صغيرة ٣٠٠ غ.ل للكيلو
في عبوات كبيرة ١٨٠ غ.ل للكيلو

وهذا يرتب زيادة كلفة عامة على المستهلك قدرها ٣٠ غرشا في السنة .

مع العلم ان الغاية من فرض هذا الرسم الضئيل على الزبدة ليس في سبيل حماية هذه السلعة في الوقت الحاضر اذ انه لا يوجد انتاج يذكر من الزبدة ولكن السبب هو توفير اكثر من نصف مليون ليرة سنويا كمورد للمكتب دون تحميل الفرد الواحد اكثر من ثلاثين غرشا لبنانيا في السنة .

.../...

يتبين من مجمل هذه الاقتراحات ان تطبيق الزيادات المقترحة على مختلف اصناف الحليب ومشتقاته المذكورة اعلاه سوف ترتب على المستهلك الواحد الاكلاف الاضافية التالية :

حليب	١١٢	غرشا سنويا
جبن	١٥٠	= =
زبدة	٣٠	= =
المجموع	٢٩٢	غرشا سنويا

وهذا الارتفاع الضئيل في الاكلاف الذى سوف يترتب على المستهلك لا يجوز ان يقف عائقا في سبيل تدابير غايتها تشجيع وتنمية الانتاج المحلي وتوفير الاموال الطائلة التي تذهب الى الخارج والحد من الاغراق والمضاربة غير المتكافئة .

ح — تخصيص نسبة مئوية من هذه الواردات الجمركية الجديدة لتغذية موارد مكتب الانتاج الحيواني .

نصت المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦/٥٤ تاريخ ٣ ايلول ١٩٦٦ المتعلق بانشاء مكتب الانتاج الحيواني على ما يلي :

المادة ٢٥ — تتألف واردات المكتب من :

١ — المساعدات التي ترصد له سنويا في الموازنة العامة

٢ — نسبة مئوية من الرسوم الجمركية المستوفاة عن الحيوانات والمنتجات الحيوانية المستوردة ، وتحدد هذه النسبة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزيرى الزراعة والمالية .

ونقترح تخصيص نسبة ثمانين بالمائة (٨٠٪) من هذه الزيادات المقترحة والتي يقدر ان يتناقص مبلغها الاجمالي في كل سنة ، بالنسبة لتقدير ازدياد المنتجات المحلية نتيجة التشجيع الذى سوف يقوم به المكتب على ان تخصص هذه المبالغ لتأمين تنفيذ برامج عمل المكتب الطويلة الامد التي هي وحدها سوف تكون كفيلة بايجاد التنمية الفعالة في قطاع الانتاج الحيواني .

— وضع حدود عليا لاسعار مبيع الحليب ومشتقاته بالمفرق للمستهلك :

وذلك منعا لاقدام اصحاب المصانع على رفع اسعار السلع التي يبيعونها تبعا لرفع سعر مشترى الحليب الطازج الناتج محليا من قبل هذه المصانع .

وبما ان اباحة استيراد الحليب الخام الكامل الدسم دون رفع في التعرفة الجمركية المفروضة على هذا الحليب من شأنها ان تؤدى الى تخفيض كلفة انتاج الحليب السائل واللبن واللبنة والاجبان المحلية التي تتولى هذه المصانع انتاجها وبيعها .

لذلك يقترح المكتب وضع حد أعلى لأسعار مبيع هذه المنتجات من المستهلكين مراعيا في هذا التحديد الاسعار المتداولة حاليا ، مع حرصه على الا يصير تجاوزها .

وفيما يلي المواصفات والأسعار العليا المقترحة للحليب ومشتقاته المصنوعة محليا :

أ — الحليب المبستر او المعقم المعد للاستهلاك :

— المواصفات المفروضة :

المواصفة الوطنية

طريقة التعبئة : عبوات محكمة الاغلاق .

الاسعار :

نوع	الوزن الصافي للحليب غرام	الحدود العليا للأسعار غ.ل
حليب مبستر	١٠٠٠	٧٠
حليب مبستر	٥٠٠	٤٠
حليب مبستر	٢٥٠	٢٠
حليب معقم	١٠٠٠	٨٠
حليب معقم	٥٠٠	٤٥

ب — اللبن :

— المواصفات المفروضة :

المواصفة الوطنية

طريقة التعبئة : عبوات محكمة الاغلاق .

ـ الأسعـــار :

الوزن الصـــافي غـرام	الحدود العليـــا للأســـعار غ.ل
١٠٠٠	٦٠
٥٠٠	٣٥
٢٥٠	٢٠

ج ـ اللبنـــــة :

ـ الموصفـات المفروضـــة

المواصفـة الوطنيـــة

طريقة التعبئة : عبوات مغلقـة .

ـ الاســـعار :

الوزن الصـــافي غـرام	الحدود العليـــا للأسعـار غ . ل
١٠٠٠	١٦٠
٥٠٠	١٠٠
٤٥٠	٩٠

الكتـــابة على العبوات :

يتحتم على كل عبوة مختومة تحتوى حليبا سائلا او لبنا أو لبنة أن تحمل بصورة ثابتـــة :

ـ كتابة مطبوعـة :

تتألف من حروف وأرقام لا يقل قياسها عن الخمسة مليمترات باللغة العربيـــة بالاضافة الى اللغة الافرنسية او الانجليزية وتتضمن العبارات الدلالية التالية :

أ ـ اسم وعنوان المصنع
ب ـ نوع البضاعة وأوصافها (لبن ـ لبنة ـ حليب معقم أو مبستر)
ج ـ النسبة المئوية لدسم الحليب والمواد الصلبة غير الدسمة .
د ـ الوزن الصافي للبضاعة .

ـ كتابة مختومة :

أ ـ تاريخ الصنع .
ب ـ سعر بيع المفرق للمستهلك بالفروش اللبنانية .

ثانيا = الحلول الطويلة الأمد :

ان عملية اعادة بناء الهيكل الزراعي الشامل الذي يؤدي الى زيادة الانتاج الحيواني وتنميته بصورة مطردة ، هي مبادرة ضخمة يلزم لتحقيقها عناصر عديدة جدا أهمها ما يلي :

١ ـ وضع التصاميم الزراعية والاقتصادية الشاملة وتخطيطها سياسة تطبق على مراحل استنادا الى برامج اعمال تدرس بكل دقة .

٢ ـ اعتماد الوقت الكافي لتمكين النمو بصورة مطردة دون استعجال النتائج بالنظر لكون اعمال تربية الحيوان تستلزم وقتا طويلا حتى تكون مركزة في جميع المجالات .

٣ ـ تخصيص المال اللازم لتمويل مشاريع تنمية الانتاج الحيواني على مراحل واعتبار توظيف الاموال في هذا الحقل كواجب وطني ، يؤمن تموين البلاد بالمواد الغذائية الرئيسية في المستقبل ، ويبعد عنها شبح المجاعة الذي يهدد معظم بلدان العالم منذ اليوم ، واعتبار هذا التوظيف ناجحا على أساس ان لا حدود للسوق المحلية والاقليمية لهذه المنتجات .

اذا تأمنت هذه العناصر الثلاث : التصميم ـ الوقت اللازم ، المال ـ واذا تمكن المكتب من تركيز اجهزته الفنية الثانية في حقلي التنمية والاقتصاد والتجارة ، اصبح بالامكان وضع مخطط انمائي ينفذ على مراحل وفي فترة لا تزيد عن العشر سنوات وتكون عناصره الرئيسية ما يلي :

ـ ايجاد التوازن اللازم بين الانتاج النباتي والانتاج الحيواني بحيث تخصص المساحات الكافية من الاراضي للمراعي ولانتاج المواد العلفية ، ويمكن استصلاح حوالي ٢٧٠ الف هكتارا من الارض لا تزال مهملة واستعمال معظمها في هذا

السبيل ، هذا مع لفت النظر الى ضرورة وجود الاسمدة العضوية لاستمرار الحيوية في الاراضي الزراعية اللبنانية .

ـ تربية العدد الكافي من الحيوانات ذات الكفايات الانتاجية العالية ان من ناحية انتاج الحليب ، وان من ناحية انتاج اللحم وتأمين جعل هذا النوع من التربية رابحا ومشجعا للمزارعين .

ـ العمل على استبدال الحيوانات القليلة الانتاج او المضرة بحيوانات ذات انتاج افضل .

ـ العمل على تأصيل الحيوانات التي تربى محليا قصد زيادة انتاجها وايجاد صفات وراثية ممتازة عندها ، ووضع السجلات الوراثية اللازمة ، وتشجيع عمليات التأصيل عن طريق المباريات والمعارض والجوائز والمكافآت .

ـ تنظيم طرق تسويق المنتجات الحيوانية في جميع مراحلها وايجاد الصناعات اللازمة في مختلف حقول الانتاج الحيواني ، كتصنيع اللحوم والحليب وبقايا المسالخ والجلود وغيرها ، عن طريق مشاريع نموذجية تبيانية يباشر المكتب في ايجادها ويضعها بتصرف المنتجين واصحاب الصناعات بعد ضمهم في جمعيات وتعاونيات منظمة .

ـ تأمين القروض اللازمة لاستيراد الكميات اللازمة من الحيوانات والمواد العلفية حتى تصل البلاد بأسعار معقولة .

ـ وضع مخطط شامل لمشروع تشجيع استثمار مختلف حقول الانتاج الحيواني على غرار المشروع الاخضر ، على ان تسهم الحكومة في تأمين النفقات اللازمة لانشاء مشاريع تربية الحيوان وانشاء الصناعات العائدة للمنتجات الحيوانية ويكلف اصحاب هذه الاستثمارات ، اعادة المال في اقساط تتناسب مع امكانياتهم .

ـ وتجدر الملاحظة ان المال الكافي لوضع جميع هذه المخططات موضع التنفيذ سوف يكون مؤمنا عن طريق الرسوم الجمركية ، اذا وافقت الحكومة على اقتراحات المكتب فيما خص الحليب ومشتقاته واذا وافقت على وضع رسم جمركي ضئيل على كميات الحيوانات واللحوم المستوردة .

كما تجدر الاشارة انه بالامكان التوصل الى الحصول على مساعدات هامة في جميع هذه المواضيع عن طريق مختلف منظمات الامم المتحدة وبرامجها وعن طريق بعض المؤسسات والحكومات الصديقة .

مدير عام مكتب الانتاج الحيواني

الدكتور سلطان حيدر

ه-ج

بيان اجمالي بالمدخول من الرسوم (الجديدة)
المقترحـــة و مقارنتها بالرسوم الحالية المفروضة على المنتوجات
الحيوانيـــة

حليب مجفـــف

١ــ عبوات تتراوح بين نصف كيلو و ٢٥ كيـــلو .

الرسم الحالي : ٢٥ غ.ل للكلغ الرسم الجديد المقترح ٧٥ غ.ل للكلـــغ

سنـــة	الكمية بالطـــن	الرسم الحالي ٢٥ غ.ل للكلغ	الرسم المقترح ٧٥ غ.ل للكلغ	الفـــرق ل.ل
١٩٦٥	٣٦٥٤	٩١٣ ٤٧١	٢ ٧٤٠ ٤١٣	١ ٨٢٦ ٩٤٢
١٩٦٦	٤٣٨٢	١ ٠٩٥ ٥٣٥	٣ ٢٨٦ ٦٠٥	٢ ١٩١ ٠٧٠
١٩٦٧	٤٨٠٦	١ ٢٠١ ٤١٢	٣ ٦٠٤ ٢٣٦	٢ ٤٠٢ ٨٢٤

٢ــ حليب مجفف للشـــوكـولا

الرسم الحالي : معفى الرسم الجديد المقترح : ٥٠ غ.ل للكلـــغ

سنـــة	الكمية بالطـــن	الرسم الحالـــي	الرسم المقترح ٥٠ غ.ل للكلغ	الفـــرق ل.ل
١٩٦٥	٥٦١	معفـــى	٢٨٠ ٥٠٠	٢٨٠ ٥٠٠
١٩٦٦	٣٢٦	معفـــى	١٦٣ ٠٠٠	١٦٣ ٠٠٠
١٩٦٧	١٧٩	معفـــى	٨٩ ٥٠٠	٨٩ ٥٠٠

أجبـــــان

الرسم الحالي : ١١٪ الرسم الجديد المقترح : ٣٠٪

سنـــة	مجموع الرسم ل.ل	مجموع الرسم الجديد ل.ل	الفـــرق ل.ل
١٩٦٥	١ ١٤١ ٨١٤	٣ ١١٤ ٠٣٩	١ ٩٧٢ ٢٢٥
١٩٦٦	١ ٣٠٥ ٧٠٤	٣ ٥٥١ ٠١٠	٢ ٢٤٥ ٣٠٦
١٩٦٧	١ ٤٢٤ ٤٤٢	٣ ٨٨٤ ٨٤١	٢ ٤٦٠ ٣٩٩

زبـــــــدة

١ــ عبوات صغيرة اقل من ٥ كلغ

الرسم الحالي : معفـــى الرسم المقترح الجديد : ١ ليرة للكلغ

سنـــة	الكمية بالطـــن	الرسم الحالـــي ل٠ل	الرسم المقترح الجديد ل٠ل	الفـرق ل٠ل
١٩٦٥	٥٦٨	معفـى	٥٦٨٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠
١٩٦٦	٦٢١	معفـى	٦٢١ ٠٠٠	٦٢١ ٠٠٠
١٩٦٧	٧٧٤	معفـى	٧٧٤ ٠٠٠	٧٧٤ ٠٠٠

٢ــ عبوات كبيرة يزيد وزنها على ٥ كلـــغ

الرسم الحالي : معفـــى الرسم المقترح الجديد : ٥٠ غ٠ل للكلغ

سنـــة	الكمية بالطـــن	الرسم الحالي ل٠ل	الرسم المقترح الجديد ل٠ل	الفـــرق ل٠ل
١٩٦٥	١١٣٦	معفـــى	٥٦٨ ٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠
١٩٦٦	١٢٤٢	معفـــى	٦٢١٠٠٠	٦٢١ ٠٠٠
١٩٦٧	١٥٤٨	معفـــى	٧٧٤ ٠٠٠	٧٧٤ ٠٠٠

بيان بالزيادة السنوية الناجمة عن الرسوم الجديدة ومقارنتها بالرسوم الحالية المفروضة على المنتجات الحيوانية

١٩٦٥

النـــــــــوع	الرسم الحالي ل٠ل	الرسم المقترح الجديد ل٠ل	الفـــــرق ل٠ل
١ــ حليب مجفف عبوات اقل من ٢٫٥ كلغ	٩١٣ ٤٧١	٢ ٧٤٠ ٤١٣	١ ٨٢٦ ٩٤٢
٢ــ حليب مجفف للشوكـــولا	ــ	٢٨٠ ٥٠٠	٢٨٠ ٥٠٠
٣ــ أجبـــــان	١ ١٤١ ٨١٤	٣ ١١٤ ٠٣٩	١ ٩٧٢ ٢٢٥
٤ــ زبدة عبوات صغيـــرة	ــ	٥٦٨ ٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠
٥ــ زبدة عبوات كبيـــرة	ــ	٥٦٨ ٠٠٠	٥٦٨ ٠٠٠
مجموع الفرق الناجم عن زيادة الرسوم الجمركية لعام ١٩٦٥			٥ ٢١٥ ٦٦٧

١٩٦٦

النـــــــوع	الرسم الحالي ل.ل	الرسم المقترح الجديد ل.ل	الفـــرق ل.ل
١ـ حليب مجفف اقل مـــن ٢٫٥ كلـــغ	١ ٠٩٥ ٥٣٥	٣ ٢٨٦ ٦٠٥	٢ ١٩١ ٠٧٠
٢ـ حليب مجفف للشوكـولا	ـ	١٦٣ ٠٠٠	١٦٣ ٠٠٠
٣ـ أجبـــان	١ ٣٠٥ ٧٠٤	٣ ٥٥١ ٠١٠	٢ ٢٤٥ ٣٠٦
٤ـ زيدة عبوات صغيـرة	ـ	٦٢١ ٠٠٠	٦٢١ ٠٠٠
٥ـ زيدة عبوات كبيـرة	ـ	٦٢١ ٠٠٠	٦٢١ ٠٠٠
		مجموع الفرق الناتج	٥ ٨٤١ ٣٧٦

١٩٦٧

١ـ حليب مجفف اقل مـــن ٢٫٥ كلـــغ	١ ٢٠١ ٤١٢	٣ ٦٠٤ ٢٣٦	٢ ٤٠٢ ٨٢٤
٢ـ حليب مجفف للشوكـولا	ـ	٢٨٠ ٥٠٠	٢٨٠ ٥٠٠
٣ـ أجبـــان	١ ٤٢٤ ٤٤٢	٣ ٨٨٤ ٨٤١	٢ ٤٨٠ ٣٩٩
٤ـ زيدة عبوات صغيـرة	ـ	٧٧٤ ٠٠٠	٧٧٤ ٠٠٠
٥ـ زيدة عبوات كبيـرة	ـ	٧٧٤ ٠٠٠	٧٧٤ ٠٠٠
		مجموع الفـــرق الناتج	٦ ٧١١ ٧٢٣

ملخـــــص

سنـــــة	الزيادة الناجمة عن الرسوم الجديدة المقترحة ل.ل
١٩٦٥	٥ ٢١٥ ٦٦٧
١٩٦٦	٥ ٨٤١ ٣٧٦
١٩٦٧	٦ ٧١١ ٧٢٣